

" كلنا للوطن..كلنا مواطنون "

المجتمع المدني وتعزيز مواطنة المقيم-المهاجر

مداخلة

رائد شرف الدين

في ندوة بعنوان

"مقيمون ومغتربون معاً للبنان جديد ولجيل جديد"

تنظيم

مركز دراسات الانتشار اللبناني
بالتعاون مع الحكومة الطلابية

جامعة سيّدة اللويزة

الأربعاء والخميس ٤ و٥ أيار، جامعة سيّدة اللويزة-ذوق مصبح، لبنان

"كلنا للوطن.. كلنا مواطنون" المجتمع المدني وتعزيز مواطنة المقيم-المهاجر

السياق

يجمع العنوان المقترح لهذه المداخلة بين عدّة مفاهيم يعبر كلّ منها عن إشكالية معاصرة، بل عن قضية شائكة يجتهد في التصدي لها السياسي كما الأكاديمي نظراً لتأثيراتها الملحة على حياة الأفراد والشعوب. لا سيّما وأنها -أي القضايا- تتشابك مع جوانب التأزم في علاقات الأمم والحضارات في لحظة صخب كوني انعدم نظيره، الأمر الذي يفاقم من مهمّة المراقب إذ يحاول تفكيك الظواهر وربطها بمسبباتها وجذورها أو التنبؤ بمآلها ومضاعفاتها. ويكاد اللجوء إلى دروس التاريخ من غير جدوى لأن الاشتباك الراهن ضارّ ليس فقط في حدّ ذاته وتفردّه، بل أيضاً في ترابط مكوناته وتشعبها.

يطرح العنوان المقترح تعبير "المجتمعات المدنيّة" بصيغة الجمع. لكننا هناك إقرار ضمنى بأن الانتشار في مجتمعات مختلفة يستتبع بالضرورة بزوغ مجتمعات مدنية تتنوع تنوع المجتمعات الاجتماعية التي تنشأ فيها. وتحرص المداخلة على صيغة "المجتمع المدني" بالمفرد، لسبب يجري بيانه في متن النص. وفي نهاية العنوان يرد تعبير المعترب الذي نستبدله بالمهاجر توخيّاً لدقة التعبير وتوكيداً للمعاني المتضمنة في الهجرة والتي لا يوفّرهما الاغتراب إن في اللغة أو في الاجتماع.

أما "تعزيز مواطنة المقيم-المهاجر" فإنها تنطوي على معضلة حقيقية فيها من الرجاء والأمل بقدر ما فيها من الصعوبة والالتباس. فكل هجرة هي تطوير للهوية باتجاه التمازج الدينامي بين الثقافات. أي هي تطوير نابذ للمكونات المغرقة في محلّيتها وخصوصيتها. صحيح أن المهاجر اللبناني يقع في دوامة الحنين إلى ماضيه Nostalgia إلا أنها نوستالجيا محكومة بالتلاشي عموماً، وضعيفة الشدّة عند المهاجرين الشباب في حين أنها تتعدم نهائياً مع الجيل الثاني ومن يليه.

أما في المقلب الآخر، أي في الجانب المقيم، فهناك ما يشبه الشيزوفرينيا الحقيقية. فالمواطنة على ما تعنيه من انتماء وحقوق وواجبات يعوزها الكثير من الجسارة والإيمان والجهد كيما تتلازم مع المقيم اللبناني. وليس المجال هنا للتطرّق إلى الالتباسات المحيطة بمفاهيم الهوية والانتماء والدور، وبتجلياتها في الذهن والممارسة. تقول د. إلهام البساط "إنّ كل لبناني في قرارة نفسه مهاجر محتمل". والتعبير بالغ الدلالة كأنما يمكننا تأويله على أن كل لبناني قد صدر بحقه حكم الهجرة، وينتظر أن تفتح له واحدة من البوابات المتعددة حتى ينفذ الحكم، والذي يأتيه أحياناً مؤبداً، أو هو ملطّف بإمكانية الإفراج المشروط (الإجازة) والالتحاق بديار الهجرة فور انتهاء الإجازة. أمّا العودة النهائية إلى الوطن Repatriation فلا تخلو من نهايات مأساوية. وبإمكان المراقب أن يحصي يومياً عدّة مواكب مآتمية تغادر بيروت ومطارها باتجاه الشمال أو الجبل والبقاع أو الجنوب.

الإشكالية

عليه،

فإن كلّ مقيم مقيم على رزمة انتظارات وتوقعات لما سيكون عليه بعدما تتحقق هجرته، أي أن حاضره ينطوي على صور افتراضية لمستقبل ما بعد هجرة منتظرة. وكل مهاجر يلطّف غربته عبر اللجوء إلى جعبته المتخمة بذكريات واختلاجات ما كان عليه، وما كان يشتهي لو أنه كان عليه أيام كان مقيماً في لبنان، أي أن حاضره ينطوي على صور ذهنية لماضي ما قبل الهجرة.

أين المساحة المشتركة بين زمنين افتراضيين؟ وهل يضيع الحاضر اللحظي، الزمن الواقعي الوحيد، بين زمنين وهميين: مضى أحدهما ولن يعود، وربما أتى الثاني إنما بلبوس قلماً تطابق مع المرتجى؟ وهل بإمكان المجتمع المدني تجسير الهوة بين هذين الزمنين، وهل يستطيع لحظة التجارب المتوسعة اتساع الأمكنة؟

أولاً: في المفاهيم

- مجتمع مدني أم مجتمعات..

يتكرر استعمال مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات المعاصرة ونجدّه غزيراً في تقارير الأمم المتحدة الإنمائية وأدبياتها، ويكثر استعماله في وسائل الإعلام، كما يستعين به السياسيون في خطبهم وبياناتهم، ويجتهد الأكاديميون في تعريفه بشكل واضح ومتوافق عليه. وهو ينطوي على دلالات تتعدد تعدد المدارس والمشارب، ولا يوفر الطمأنينة والمتانة كأداة تحليلية قياساً بما توفره المفاهيم الكلاسيكية مثل الأحزاب والاتحادات والمنظمات الخيرية والتنمية والتي تساعد أكثر في تحليل الوقائع الملموسة لكل مجتمع. لكنّه يلقى رواجاً سيّماً وأنه يستدعي مفاهيم متلازمة معه وجذابة، مثل الحرّية والديمقراطية والعقد الاجتماعي والمواطنة وغيرها.

نفهم " المجتمع المدني " عبر ارتباطاته بما يدور فعلاً في واقعنا. أي ليس بالضبط ما تريده النخب العربية أو ما تعبّر عنه في أدبياتها، كونها تستعير الكثير من مضامين المجتمع المدني كما ظهر وتجلّى وتتطور في المجتمعات الغربية منذ الثورة الصناعية ولغاية اليوم.

يقول د. الجابري في مقالة منشورة في موقعه على الانترنت " بأن ما تعنيه اليوم النخبة العصرية.. بـ "المجتمع المدني" إنها تعني به نفسها! أما الباقي، فيوضع خارج المجتمع المدني، مع أن هذا "الباقي" قد يحصل بواسطة آليات المجتمع المدني نفسه..". ويتابع بأن مضمون المجتمع المدني يرتبط في أذهاننا اليوم بالمطموح إلى تصفية "مجتمع العسكر" و"مجتمع القبيلة" و"مجتمع الحزب الرائد القائد"، وبالتالي فسح المجال لقيام مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي الحر. ولو افترضنا إجراء عمليات ديمقراطية نزيهة في معظم الدول العربية، فإن القوى المرشحة للفوز هي قوى غير عصرية، غير حديثة، قوى تقع خارج "المجتمع المدني" كما تتصوره النخبة العصرية. هل نقبل بالديمقراطية وبناتجها مهما كانت؟ (تجربة الجزائر).

لعلّ المضمون الأساسي في المجتمع المدني هو هذا التباين الشديد في مكوناته، والذي لا يجوز تبديده بالاختزال أو بإقصاء هذه الفئة أو تلك سواء كانت مدنية علمانية، أي متصلة بالبنى الحديثة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات التطوعية، أو كانت تقليدية روحية مثل الدين والأثنية والقبيلة والعشيرة والعائلة. وإذا كان الفصل جائزاً في المجتمعات الأوروبية حيث تطورت الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة تكنولوجية وترافق معها من تشكيلات اجتماعية ومدنية، فإنه لا يجوز بناتاً في مجتمعاتنا العربية حيث تتفاعل - حواراً أو صداماً- التشكيلات والبنى قديمها وحديثها. وفي الحالة اللبنانية يبدو "التعايش" أكثر حضوراً لأسباب تكوينية (الطوائف) وجغرافية (نقطة تلامس واحتكاك بين الثقافات) وواقعية (الانتشار اللبناني وتفاعله مع المقيمين في البلد المنشأ).

ترى شهيدة الباز أن القيم الثقافية الشعبية تعرقل التنمية، وتستطيع الدولة - حسب برهان غليون- أن تضبط البنى التقليدية تحت شعار الوحدة الوطنية، في حين ضمّن تعريف الـ UNDP التكتلات الدينية والحركات الشعبية الأهلية لمنظمات المجتمع المدني، إلا أنه استبعد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية انسجاماً مع تحجيمه لدور الدولة في التنمية. هناك -إذن- خلاف حول تخوم المجتمع المدني تبعاً للأدبيات الليبرالية والتقليدية والإسلامية، وخلاف حول وظائفه أيضاً. ويمكن اختصار المضامين الخلافية بالتالي:

- التشكيلات القرابية والعائلية (رغم أنها شبكة حماية فاعلة من بطش الدولة كما من قسوة السوق)؛
- الأحزاب السياسية لأنها ساعية إلى السلطة (رغم أنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية)؛
- النقابات والاتحادات التي تحكم عضويتها شروط معينة؛
- التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الإثنية لتناقضها مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق.. (رغم أنها تسعى إلى التغيير وتدافع عن حقوق فئات واسعة من المجتمع وتؤمنها بفعالية مشهودة).

الحريصون على استبعاد هذه التشكيلات هم عادةً المتمسكون بالعلمانية Secularism ومناصرو كل ما هو مدني Civil كما أراده روسو

وفقاً لمقتضيات العقد الاجتماعي كما أوردها John Locke ، تعمل الدولة على حماية مصالح مواطنيها أي مكوّنات المجتمع المدني الذي يشكّل المنطقة العازلة بين العائلة/ المواطن (أي المجال الخاص) والدولة (أي المجال العام). ويرى سبينوزا أن المواطنة هي العقد الاجتماعي الذي يحمي حقوق كل فرد ويحدد واجباته. وتبرز راهناً معطيات ملحّة يتصل بعضها بالسوق (الذي هو أيضاً مجال عام، إنما يتحكم فيه القطاع الخاص) ويتصل البعض الآخر بالعقد الكوني، أي العابر لحدود المجتمعات والأوطان، والمتمثل في المعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ومقتضيات البيئة وغيرها مما سيأتي الكلام عليه لاحقاً في إطار النظام العالمي الجديد.

ما يعنينا هنا هو أن اللبناني، مهاجراً، غالباً ما يكون مواطناً أمريكياً أو أسترالياً صالحاً لأنه "يذعن" لموجبات العقد الاجتماعي الأمريكي أو الأسترالي، ويتمتع بحمايته. وهو نفسه عندما يكون لبنانياً مقيماً غالباً ما يكون مواطناً فاسداً لأنه لا يذعن لموجبات العقد الاجتماعي اللبناني، متى وُجد، ولا يتمتع بحمايته. صحيح أن مفهوم "الإذعان" قد ينفي أو ينتقص من مزايا العقد الاجتماعي القائم على الإرادة الحرة حسبما وردت في رؤية جون لوك، لكننا نرى أن جسر العبور بين الإذعان والقبول الحر يتمثل في المجتمع المدني، حيث يتم تطوير العقد الاجتماعي باستمرار.

مفهومنا للمجتمع المدني

وعليه، المجتمع المدني هو المجال الذي يعبر فيه المواطنون عن حقوقهم ومسؤولياتهم ويتزعمون حوارهم في صياغة العقد الاجتماعي الذي يرتضون. وبهذا التعريف يتجلى الترابط الوثيق ليس فقط بين المجتمع المدني والعقد الاجتماعي، بل أيضاً المواطنة (الحقوق والمسؤوليات) والديمقراطية (الآليات الحوارية المفضية إلى صياغة التعاقد ومراقبة تطبيقه وتطويره).

والمجتمع المدني على ما هو من حقل "تشييد فكري" (جميل هلال) يجمع بين مكونات شديدة التباين وتتمثل فيه الرؤى الاجتماعية والفكرية والسياسية، تتنافس فيه وتتعايش.. هذه المكونات هي **منظمات المجتمع المدني** والتي يكفينا التمتع بالقليل من الكياسة المدنية حيال الآخر المختلف حتى تتأهل لتكون عضواً في المجتمع المدني بصرف النظر عن مدى "تقليديتها" أو "ليبراليتها"، "روحانيتها" أو "علمانيتها". فالجامع بينها هو قيم التسامح والمشاركة. هي -إذن- الأطر الاجتماعية الطوعية الوسيطة بين الدولة والمكونات الأساسية (الأفراد، العائلة) المعبرة عن قيم أعضائها ومصالحهم، وذات الاهتمام بالشأن العام.

بهذا نصل إلى أن المجتمع المدني هو أداة تأمل وتواصل تشير إلى تلك المساحة المتحركة بين الفرد مع حيّزه العائلي الخاص وبين المجال العام. وإلى أن منظمات المجتمع المدني تشير مفهوماً إلى كل الأطر المتمتعة بالحد الأدنى من التنظيم سواءً سعت إلى التغيير الاجتماعي لصالح الحرية والعدالة الاجتماعية، أو جهدت لإعادة إنتاج النظم القائمة مع ما ينطوي عليه ذلك من تفرغ للمواطنة من قيمها الأساسية تحت مسميات الحفاظ على التراث والخصوصية والتعامل مع المواطنين كرعيا أو كأتباع لعشيرة أو طائفة أو فئة.

ما يميّز منظمات المجتمع المدني عن بعضها البعض هو شكل ومضمون العلاقة التي تقيمها مع جمهورها. وإذا كانت الدولة تتعامل مع الجمهور وفق إجراءات وقواعد مقننة (علاقة تعاقدية)، وإذا كان السوق يتعامل مع الجمهور كزبون وفق إمكانية تبادل سلعة أو خدمة (علاقة تجارية-اقتصادية)، فإن منظمات المجتمع المدني تتميز بمقدار ما تتسع علاقاتها مع جمهورها بالتفاعل الذي محوره الاقتناع، أي من موقع الحرص على إشراك جمهورها في تنظيم نفسه وفي الدفاع عن حقوقه وتأمين احتياجاته. والطبيعي -والحالة كذلك- أن تدخل منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض في علاقات تنسيق وتنافس وصراع. فالمجتمع - أساساً- ليس جسماً موحداً، ولا الدولة جسم متجانس. بل إنّ خصائص النظام السياسي لا تتحدد بعدد المنظمات المدنية أو

وظائفها بل بالعلاقة بين مراكز القوى في المجتمع وموازيتها. وفي الحالة اللبنانية تتعايش القوى الاقتصادية (الحداثيّة بالمفهوم الليبرالي) مع القوى العقائدية سواء كانت أيديولوجيا دينية أم علمانية. سيّما وأن "الوطنية" على ما هي من شعور بالهوية والانتماء ليست بمنأى عن الانزلاق إلى فخ التوقع، فنتحوّل إلى العقيدة معيقة للتقدّم نحو إحقاق الحقوق وإرساء العدالة .

قبل الخوض في إمكانية أن تلعب منظمات المجتمع المدني اللبنانية بشقيها المقيم والمهاجر دور الرافعة في عولمة مواطنة مفرداتها الحقوق، لا بدّ من العبور سريعاً على ما نقصده ببقية المفاهيم المستخدمة فيما تبقى من المداخلة:

- **الوطنية والمواطنة:** التزام الأفراد بقضايا المجتمع الكبرى والتوافق على الهوية والدور (وطنية)، وضمن المجتمع لحقوق الأفراد (مواطنة). وحسب المنطق، فإن المواطنة تبني وطنيّة، بينما العكس ليس صحيحاً. مثال: لم ينتج التزام الشعوب العربية بقضية العرب الكبرى مواطنين مكرّمين وكريمين.

- **المواطنة والحقوق:**

- حقوق مدنية (تساوي الجميع أمام القانون)؛
- حقوق سياسية (منح الموافقة على الحكام أو حجبها عنهم أي الرقابة والمساءلة)؛
- حقوق اجتماعية وثقافية (كرامة الحياة بتوفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي)

- **المواطنة والواجبات:**

- مسؤولية المواطن وواجبه إطاعة القانون والتزامه دفع الضرائب
- مسؤولية المواطن تجاه الشأن العام والممتلكات العامة؛

○ حجب الحقوق يؤدي إلى "رعايا" وليس مواطنين (حالة معظم المقيمين والمهاجرين)
○ التهرّب من الواجبات يؤدي إلى فاسدين ومفسدين (انعدام العدالة)، وقد يتخذ التهرّب شكل الصمت المتواطئ رغم كثافة المحتوى الديني في مناهجنا التعليمية وخطاب أولي الأمر (المختطفون، السجناء السياسيون، الخ لا يجدون من يتابع قضاياهم سوى الأقارب، واستشهاد الحريري هو الاستثناء). وقد تفشى هذا الأمر وكاد يكون ثقافة.. ثقافة قوامها "الشطارة" في ظل اختلال فادح للقيم وغياب المعايير وانفصام فاضح بين الخطاب والممارسة.

- **المقيم والمغترب:**

- هل المقيم مقيم فعلاً؟ الهجرات الداخلية، التصويت في غير مكان الإقامة (صوت غير معني، وإقامة غير فاعلة تنموياً)؛
- المغترب؟ هل تستبطن مضامين التوجّه غرباً في الجغرافيا والثقافة والهوى، أما تنضوي على الاغتراب من غربة وغريب (الآخر!)؟ نقترح مفردة المهاجرين. من هجر الشيء أو المكان أو الواقع سعياً نحو ما هو أفضل، وذلك تأكيداً لرفض واقع الحال وللنقمة والانتقام من الغربة في الوطن.

ثانياً: أثر النظام العالمي الجديد

عرف لبنان على مرّ تاريخه موجات عديدة من الهجرات والغزوات التي عبرته. كما وعرف موجات نزوح كانت تشدّ وتخبو تبعاً للظروف والأسباب. وجديد القرن الواحد والعشرين أن الحركات البشرية من لبنان وإليه تحدث في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وهو نظام -على تبدّل ملامحه- يمتاز بخصائص فريدة نكتفي منها هنا بالإعلام وارتباطه بالعولمة، وبالبيئة. وذلك نظراً لاتصالهما الوثيق بموضوع المداخلة:

- انهيار الحدود أمام السلع والأفكار والأموال مع بروز تجمعات اقتصادية وإعلامية عملاقة تتجاوز القوميات والحدود، وتتحكم بالكثير من الوسائل والأدوات المتبدلة باستمرار والمتحركة بسرعة هائلة. أبرز منتجاتها على الإطلاق هي وسائل الاتصال والمعلوماتية. تعمل الآلة السمع-بصرية على لحظة التأثير بمحتواها بحيث يشعر كل متلقي بأنه هو موضع الاهتمام (ظاهرة الاستفراد وإلغاء دور الوسيط الاجتماعي)، إلا أن أحداً لن يطالبه بجرده حساب أي بتبعات الدخول طرفاً في اللعبة. سيّما وأنه انفعال لا يعطي المجال للتروي، ويتم استثماره بترويج هذه السلعة أو تلك، وعلى غفلة من المستهلك. فالإعلام والعولمة توأمان (والتعبير لجورج غانم)، والدخول في لعبتهما قدر وليس خياراً. الفريد هنا أن العولمة ليست نظاماً للسلطة، ولا هي حملة للسيطرة على هذه الأرض أو تلك ولا هي في وارد إخضاع هذا المجتمع أو ذاك (من مقومات الوطن: السيادة، الأرض والبشر). إنها ببساطة حركة التحكم بالسوق، وينتج عنها تحويل الدولة من مجتمع سياسي إلى سوق استهلاكي (د. سمير خوري)؛
- وإذا كانت وسائل الاتصال حولت العالم إلى قرية استهلاكية، فإن أنماط الاستهلاك تدمر مقومات القرية البيئية (الاكتظاظ السكاني وندرة المياه، الأوزون، النفايات السامة، التنوع البيولوجي، إلخ). لسنا هنا في وارد مناقشة ما يمثله ذلك من تهديد لحق الإنسان في الوجود والحياة، بل تجيء الإشارة إلى المخاطر البيئية لبيان أثرها على مفاهيم السيادة والحدود القومية والهجرات الإنسانية. والمعلوم أن ظواهر التصحر والزحرجة (اجتثاث الأحراج) والتلويث وخلافها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحركات البشرية إما نزوحاً (تدهور البيئة في الأرياف) أو تكديساً (ضجيج المدن وتلوث الهواء)؛

يتنبه المجتمع البشري لتلك المخاطر، وتتداعى تنظيماته للتحرك والتوافق تداركاً لما هو أسوأ. ويستطيع المراقب أن يرصد عشرات بل ومئات الاتفاقيات والبروتوكولات التي تتناول قضايا الهجرة والاتصالات والبيئة. إنما الملاحظ أن قطار العولمة يهدر متفلتاً من الكوابح، وأن البشر يمعنون في مصادر حقوق الأجيال القادمة في الموارد بوتيرة متسارعة، بينما تتحرك الاتفاقيات وآليات إبرامها ومراقبتها ببطء شديد بحيث أنها لا تصل إلى ميدان التطبيق إلا ووجدت واقعاً جديداً يحتاج إلى أنواع جديدة من المعالجات.

أبرز آثار المشهد الحالي وجود التكتلات العملاقة التي تجثم بثقلها وضخامتها على الدول، فتنوء الأخيرة وتتفسخ سلطتها على مجتمعاتها المحلية، وتتلاشى سيادتها بالمفهوم الكلاسيكي. إلا أنها تكتلات بملامح هلامية، وتكاد تكون بلا عنوان، وليس هناك من دليل لمساءلتها أو مراقبتها. وعليه، يتمثل الملاذ الأخير في سيادة كونية مبنية على القانون الدولي والذي يتجسد إطاره المؤسسي في هيئة الأمم المتحدة وما يتفرّع عنها من منظمات ووكالات. فالملاحظ أن حقوق الإنسان تتجه نحو العالمية، وأن مصدر الحقوق وشرعيتها يتجاوز المستوى القومي شيئاً فشيئاً، ويتجه باضطراد إلى المستوى العالمي. وهذا ما يبدو جلياً في لبنان في الأسابيع الراهنة إذ ترتفع الأصوات من هنا أو هناك متوسّلة الاحتكام ليس فقط إلى مبادئ تعميمية حول حقوق الإنسان بل أيضاً إلى آلياتها ومؤسساتها. وهي الأصوات ذاتها تطالب بتعزيز الهوية الوطنية واستقلاليتها (الخصوصية). وحيث أن مفهوم المواطنة بالمجرد يستند إلى ركنين أساسيين هما الهوية والحقوق، فإن هذين المكونين يتباعدان باضطراد حسبما تثبته الوقائع المعاصرة. فبينما تنحو الهوية نحو التمايز والخصوصية (أي الاستثناء Exclusivity)، تنحو الحقوق نحو التعميم والعالمية (أي الشمول والتضمينية Inclusiveness). ومن الوقائع الماثلة أمامنا هو في كوننا ننوّل دعم المجتمع الدولي بكل ما يمثله من عالمية القيم والمصالح لنصرة حقوقنا المحلية المتمثلة في السيادة والاستقلال والهوية الوطنية. بالإجمال، تتشكل البنى الاقتصادية والاجتماعية بفعل قوّة الأمر الواقع في غير مكان، بل في كلّ مكان تقريباً. وتتفاوت الاستجابة لتحديات النظام العالمي الجديد بين القبول الإيجابي والبحث الحثيث عن دور وعن مكان وصولاً إلى الرفض الكامل والتفوق إما في زمن مضى (والزمن منطلق إلى الأمام)، أو في مكان ناءٍ (والأمكنة إلى تلاشي). بالموازاة، بل بسبب كل ما ذكر، تنشأ منظمات مجتمع مدني وتناضل للوصول إلى حكم الشراكة أي إلى الديمقراطية لمواجهة القوى العاتية البلا جنسية ولا عنوان. فهل المجتمع

المدني هو نواة المجتمع التحديتي، والضمانة بوجه الخيارات القصوى؟؛ وهل الاعتماد التبادلي Interdependence والشبكات العابرة للحدود القومية هو الرد المناسب؟ وما دور المهاجرين وتنظيماتهم؟

ثالثاً: اللبنانيون

تتلاشى الحدود أمام السلع والأفكار والأموال، إلا أن الأمر يختلف فيما يتعلق بالأشخاص الذين يخضعون لعملية انتخاب أو فلترة Filtration تبعاً للأوضاع. وبينما تشجع بعض الدول على استقبال الأعمار الفتية (كندا، استراليا) لأسباب ترتبط بسياساتها السكانية، تحاول دول الغرب المتقدم عموماً أن تستقطب النخب الشابة Brain Gain المتمكنة علمياً وفنياً. تحوز هذه الدول عموماً على الكثير من العوامل الجاذبة للأدمغة، ويلاحظ أن معظم الشباب الذين يتلقون دراساتهم الجامعية والعليا فيها يجهدون للبقاء وينجح معظمهم في ذلك. إلى مناطق أخرى من العالم، تغلب هجرة الشباب الذكور دون الإناث (السعودية، ولأسباب اجتماعية؛ أو أفريقيا). ونظراً لضعف اهتمام السفارات اللبنانية بإحصاء أبناء جالياتها، فيمكن تبين ملامح الظاهرة من خلال تحليل المشهد الديمغرافي للمقيمين. وحسب دراسة قامت بها الجامعة اليسوعية عام ٢٠٠١، تبين أن ١٣،٤% من اللبنانيين غادروه بين ١٩٧٥ و ٢٠٠١ وأنه مقابل كل ١٠ إناث هناك ١٦،٤ من الذكور، ويظهر هذا الفارق جلياً في التركيبة العمرية للسكان المقيمين من فئة ٣٠ إلى ٤٥ سنة والتي يتفوق بها عدد الإناث على عدد الذكور بشكل واضح. نسبة المقيمين الذكور إلى الإناث كانت عام ٢٠٠١ حوالي ١٠٥ إلى ١٠٠ للفئات العمرية دون عمر الـ ٢٥، وتتجاوز ١١٥ إلى ١٠٠ لأعمار ما فوق الـ ٦٠ سنة، إلا أنها تنخفض إلى ٨٧ شاب لكل ١٠٠ فتاة للفئات العمرية بين ٣٠ و ٤٥ سنة. أما عن أسباب الهجرة فتذكر الدراسة أن البحث عن عمل كان وراء ٤١% من الحالات، يليه اللحاق بأحد أفراد العائلة ٢١%، والأسباب السياسية أو الاجتماعية ١٧%، والبحث عن أحوال مادية أفضل ١١% ثم متابعة الدراسة ٩% والحرب ٥%

تعطي تلك الأرقام فكرة عامة عن طبيعة المشكلة وحجمها والتي لن ندخل في تحليلها هنا سيما وأنه لا يمكن إسقاطها على بقية الموجات التي شهدتها لبنان إبان الحكم العثماني والانتداب الفرنسي وغيرهما. ما يعيننا أننا أمام ظاهرة نرف بشري حقيقي أو أمام هجرة للأدمغة Brain Drain اللبنانية وللسواعد اللبنانية، وهي تترك آثارها على شتى مناحي الحياة بما فيه نوعيتها (حالة العائلات التي يغيب أحد أعضائها، ونسبتها ٤٦،٢%) وعلى مستقبل التنمية عموماً. يمكن إجمال الآثار السلبية تحت عناوين ثلاث:

- تضائل فرص النهوض الاقتصادي بسبب ارتفاع نسب الإعالة وغياب الطاقات الشابة والمؤهلة؛
- تفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات العمرية والعازبين المتقدمين في السن وغيره؛
- تلاشي الحيوية السياسية وفرص التغيير، والتي يحمل لواءها الشباب.

في الجانب الإيجابي، طالما شكل المهاجرون ثروة حقيقية للبلد ومسعفاً لأبنائه إن لناحية احتواء الاحتقانات الداخلية وفي مقدمها البطالة، أو لناحية تأمين شبكة حماية دولية ومنبراً عالمياً لإثارة قضايا لبنان في المحافل الدولية. وهي محاور يتناولها الزملاء في الجلسات التالية، ونقصر مساهمتنا هنا في إمكانية توظيف الظاهرة لتعزيز مواطنية المقيم- المهاجر. علماً بأن الصورة لا تبدو شديدة الإشراق حيث تستفحل استباحة الحقوق والاستهانة بالواجبات بين رعايا الداخل، ويعم الحرمان من الحقوق السياسية في الخليج وأفريقيا وأثناء معظم فترات الإقامة في أوروبا بالنسبة لرعايا الخارج.

بالمقابل، يعزف اللبنانيون عن امتهان (من مهنة) العديد من الأعمال التي يصنفونها مهينة، رغم أنهم يتعاطونها بكل ثقة واعتزاز في ديار الهجرة. يؤدي ذلك إلى اللجوء لقوة العمل الأجنبية لشغل الوظائف في قطاعات معينة

(أمور المنزل، أعمال التنظيفات، محطات توزيع المحروقات، الزراعة، وأعمال البناء.. الخ). واللافت أن غير اللبنانيين على حقوق مهاجريهم وكراماتهم لا يواكبها غير موازية على حقوق العاملين بين ظهرانيهم وكراماتهم (إزدواجية المعايير؟). وهذه حقيقة فاقعة لا يمكن القفز فوقها عند معالجة إشكاليات المواطنة والحقوق.

نافذة على المستقبل

نخلص إلى أن منظمات المجتمع المدني اللبناني هي واقع موجود بالفعل حيثما تواجد اللبنانيون، وأن مجتمعهم المدني قد يتفاوت حضوراً وفعالية تبعاً لعراقة الجالية اللبنانية في هذا البلد أو ذاك من جهة، وتبعاً لسياقات بلاد الانتشار. فالمنظمات اللبنانية تتخذ أشكالها تدريجياً في الداخل والخارج ضمن التحولات الديمقراطية وما فيها من مطالب مثل السيادة والمواطنة وحقوق الإنسان.

في السيادة: هناك مدلولات ومضامين جديدة لمفهوم القومي والعالمية: فالقومي والعالمي متغيرين يتلاقيان، وليس بالضرورة مرحلتين منفصلتين تتطوران باتجاهات متعاكسة. يقول د. نعيم سالم أن الدول التي تحكم نفسها بدون تبعية لأي دولة أجنبية تكاد تشكل أقل من نصف دول العالم. وأنه لو دخلت السيادة الاقتصادية ضمن نطاق التعريف، فإن الأكثرية الساحقة من دول العالم تقع خارج نطاق السيادة. ويخلص إلى أننا كمجتمع لبناني بحاجة إلى مفهوم سياسي جديد ينطلق من تحديدنا للعالمية (وليس للعولمة) على أنها نظام عالمي قائم على مبدأ التفاعل والتواصل وإثبات الذات الفردية والوطنية على المستوى الدولي من خلال الانخراط الفاعل والبناء في المجتمع العالمي.

في الذات الوطنية: يمكن الجزم بأن اللبنانيين مقيمين ومغتربين لديهم صورة ذهنية عن الذات الوطنية على خلفية التعلق بلبنان، بلد المنشأ، والمحمول في أفئدة أبنائه التواقين إلى تظهيره و"تسويقه" بأبهى صورة. هناك إحساس عام بأهمية بقاء لبنان كمجتمع ورسالة وفكرة إلا أنه إحساس غير متبلور في مشروع متوافق عليه جماهيرياً. أي أن الصورة غير مطابقة للأصل أو هي تشبهه من هذه الزاوية أو تلك. المهم أن نحدد جوهر الأصل وملامحه الرئيسية.

ما هو الأصل؟ لم نتفق بعد على تحديد واضح لماهية لبنان ووظيفته. والادعاء بغير ذلك لن يلغي تفاصيل الاختلاف بل يرتقي بها إلى درجة الخلاف الوجودي. لعل التوافق على تفاصيل الماضي أشد صعوبة من التوافق على ماهية الحاضر وعلى الرؤية الجامعة للمستقبل. ولعل الاستغراق في التفاصيل يحجب الكليات الجامعة التي يسهل على الآخرين (غير اللبنانيين) أن يحيطوا بها، ويتوصلوننا تلمسها والتمسك بها (الإرشاد الرسولي، لبنان الرسالة)، بل لعلّ النظام العالمي الجديد يكون بيئة ملائمة Enabling context لفتح صفحة الغد.

ولبنان الحقيقي هو -على الأرجح- لبنان الكوني، فالمؤكد أنه قلّمًا وجد بلد آخر تفوق نسبة المهاجرين منه الباقين فيه، في حين أن مكوناته البشرية بتضميناتها العقائدية والفكرية والإنسانية تجعل منه نافذة أمل تتطلع من خلالها البشرية إلى الخلاص؛

يبدو لبنان كوظيفة أشبه بالتالي:

- هو مكان استجمام يستريح فيه المحاربون على جبهات الانتاج ويقضون في ربوعه أياماً أو أسابيع؟ حسناً! فليكن لبنان السياحة والمشفى والجامعة والاسترخاء، ولنحافظ على كل المقومات التراثية والطبيعية والخدمية، ولنطوّرها؛
- هو حاضنة لتكوين الشباب وتأهيلهم قبل إرسالهم إلى أسواق العمل؟ حسناً! فلنقبل هذه الوظيفة وننتهياً لكل تبعاتها وعلى كل المستويات؛

- هو قصر مؤتمرات وصالَة تبادل تعقد فيها الصفقات وتدار من خلالها الأموال؟ وما المانع! على أن يتظل بسقف الشفافية والنزاهة وعدالة التوزيع؛
- وهو بالتأكيد ساحة تلاقٍ ومساحة حوار بالمعنى الذي أراده الإمام الصدر (لبنان ضرورة حضارية يجب التمسك بها..) وأكد عليه الإرشاد الرسولي.

إذا كان مطلبنا أن نتمايز كوطن له هويّة ومكانة بين الأمم، فمن المفيد جداً أن نتوافق على بطاقة التعريف به وبوظائفه وبغايته وجوده. وأن نتوافق على قيمه الأساسية (تعددية، تسامح، مشاركة، إلخ). ثم نتوافق على المعايير Norms التي تجسّد قيمنا إجرائياً، ونعمل على صياغتها قوانين وتشريعات، ونحرص على تطبيقها بدقة.

وبالانتقال إلى الركن الثاني من المواطنة، أي إلى الحقوق، نلاحظ أن التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الأفراد تنحو باستمرار لتضييق مساحات التقرّد والوحدانية والمحلية-الوطنية لمصلحة الإطلاق والشمولية والعالمية. أي أن مرجعية التشريعات والمعايير تتجه باضطراد نحو حقوق الإنسان، كلّ إنسان وأي إنسان. وهنا نجزم بأن لبنان القابل للبقاء هو لبنان المواطنين، أي لبنان الحقوق. والحقوق المراد تظهيرها وإقرارها تمتد في المكان لتطال الإنسان بمعزل عن عقيدته وجنسه وجنسيته، وتمتد في الزمان أيضاً لتطال الإبن والحفيد عبر صيانة البيئة والمكان وتطويرهما بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة. فماذا بإمكان اللبنانيين أن يساهموا في هذا المجال؟

نستطيع التأكيد بأن لبنان بشقيه المقيم والمهاجر يمتلك معظم المدخلات (أو العناصر الأساسية على الأقل) التي يمكنه توظيفها لتنفيذ مشروعه الحضاري داخلاً وخارجاً. وبإمكانه عقد شراكة حقيقية بين مواطني الداخل ومواطني الخارج، يشكل فيها المجتمع المدني رافعة التجسير بين المجموعتين:

من عناصر القوّة:

- مؤهلات بشرية شابة ومنتشرة، ولديها الحوافز وتمتلك المهارات اللغوية والمعلوماتية والإدارية؛
- تعددية ثقافية فريدة معطوفة على موقع جغرافي يتيحان التواصل مع الأمم الأخرى ولقاءها؛
- عراقية في تجربة العمل المدني وشبكة منظمات في الداخل وفي المهاجر بإمكانها تأطير اللبنانيين حيثما كانوا والتنسيق فيما بين مكوناتها من جهة ومع منظمات المجتمع المدني في ديار الانتشار من جهة أخرى؛
- ريادة في العمل الإعلامي إن لناحية المؤهل البشري أو لناحية الهيكليات الممأسسة.

- تستطيع عناصر القوّة الذاتية تلك أن تتفاعل مع بيئة إقليمية وعالمية موءاتية كونها تشكل مجموعة فرص منها:
- 1- حاجة المجتمع الدولي إلى نموذج تفاعلي يتحدّى مقولات الصدام الحضاري ونهاية التاريخ؛
 - 2- حاجة الجوار العربي والأفريقي إلى المهارات والكفاءات البشرية المتوافرة في لبنان؛
 - 3- تراجع أدوار الحكومات في العمليات التنموية لمصلحة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً، وهذا المعطى يوفر مجالات عمل واسعة تغطيها منظمات المجتمع المدني في غير مكان. والأخيرة لديها هامش تحرّك أوسع بكثير من هامش الحكومات، وما يشوبها من المحدّات والارتباطات التي تكبل عملها وتحد من فاعليته داخلاً وخارجاً؛
 - 4- وتقنيات الاتصال أخيراً، تشكّل ثروة هائلة بما تؤمنه من قنوات فعالة للتشبيك والتنسيق.

نختم باختصار كلّي ونقول بأن اللبنانيين أثبتوا وبثبتون أنهم مدنيون وحضاريون ويستحقون حياة أفضل. الدليل هو قصص نجاحاتهم الباهرة حيثما حلّوا، والتي تتعثر فرص استنساخها في البلد الأم. مجتمعهم المدني حاضرٌ

فيهم وينتقل معهم حيثما ذهبوا، وبغض النظر عن إشكاليات التعريف ومضامين التصنيفات. النموذج الأصل في لبنان يعتوره تهديد حقيقي مرده إلى أن شدة تركيزنا على فرادة الوطن ضيّعت حقوق المواطنين. منهم من هجر ومنهم من ينتظر.

قلّما نجد إنساناً يتنكر لقيم الحرية والعدالة
وهذه تترجم حقوقاً تتلازم مع الإنسان حيثما كان
وحفظ الحقوق بحاجة إلى معايير وتشريعات

دولة (أو دُول) القانون ترنو إلى دولة الحق.

كلّنا للوطن!

كلّنا مواطنون.

المواطنون المحفوظة حقوقهم لا يتنكرون للوطن حيثما ذهبوا وإلى يوم الدين.